تقرير البيانات حول الإعاقة ٢٠٢٣

هاناس هانكوك ج ، مورثي ج ف س ، بالمور م ، بينيلا-رونانسيو م، ريفاس فيلاردي م، ميترا س

شكر وتقدير

تلقت هذه الدراسة تمويلًا من صندوق ويلسبرينغ الخيري. تعكس التحليلات المقدمة في التقرير آراء محرري التقرير وليس بالضرورة آراء المساهمين فيه ولجنة التوجيه. تحظى التعليقات على المسودات من اللجنة التوجيهية بتقدير كبير.

مقترح الاقتباس

هاناس هانكوك ج ، مورثي ج ف س ، بالمور م ، بينيلا-رونانسيو م، ريفاس فيلاردي م، ميترا س (2023).
تقرير بيانات الإعاقة. مبادرة بيانات الإعاقة. اتحاد أبحاث فوردهام حول الإعاقة: نيويورك.

اتحاد أبحاث فوردهام حول الإعاقة
جامعة فوردهام

Dealy E524، 441 East Fordham Road، Bronx، NY 10458، USA

rcd@fordham.edu | http://www.ace.disabilitydata.fordham.edu
تقرير بيانات الإعاقة © 2023 بواسطة Sophie Mitra مرخص بموجب CC BY-NC-SA 4.0. لعرض نسخة من هذا الترخيص ، قم بزيارة http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

المحررون

تصميم الدراسة وتحليلها وكتابتها

جيل هاناس هانكوك ، صوفي ميترا ، جي في إس مورثي ، مايكل بالمر ، مونيكا بينيلا رونكانسيو ، مينيرفا ريفاس فيلاردي

رئيس الفريق

صوفي ميترا

المساهمون

برادلي كاربنتر

أماندا ديال

سوريشكومار كامالكانان

دوغلاس تيودورو

شيلاجا تيتالي

كاثرين ثيس

المساعدة البحثية

بريانكا أغاروال

جيم بيلينجهام

جوستافو سيدينو أوكامبو

رشا جوارب

ايندا نزوزا

نيكولاس رودريغيز كايسيدو

ديفيد فيسينتي ألفاريز

تقرير وتصميم الموقع

دينا بيكاج

اللجنة التوجيهية

علا أبو الغيب

أود بروس

تسيتسي شاتيكا

نورا جروس

جيل هاناس هانكوك

جودي هيمان

باميلا كاكاندي

إريك كينهامّار

ميتشل لوب

شارلوت ماكلين نهلابو

ماريا مارتينيو

مارجريت مبوجوني

دانيال مونت

مونيكا بينيلا رونكانسيو

ديانا ساماراسان

إستيبان ترومبل

1. ملخص

يعد إنتاج الإحصاءات الوطنية ودون الوطنية حول حالة الأشخاص ذوي الإعاقة أمرًا مهمًا لإعلام ورصد القوانين والسياسات والالتزامات الوطنية والدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الحكومات الوطنية وكذلك الحكومات المحلية .

ومع ذلك، هناك شُحة عامة في المعلومات حول إنعدام المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عبر البلدان وداخلها. نادرا ما تصنف مكاتب الإحصاء الوطنية الإحصاءات حسب حالة الإعاقة وغالبا ما تركز تقارير المسح أو التعداد فقط على معدلات الانتشار. وهذا يجعل من الصعب تطوير والدفاع عن السياسات والممارسات الشاملة للإعاقة على المستويين الوطني والمحلي وتقييم السياسات الحالية من حيث تأثيرها على الأشخاص ذوي الإعاقة.

هذا التقرير له هدفان رئيسيان: أولاً، يحدد مدى توفر بيانات الإعاقة القابلة للمقارنة دوليًا من خلال مراجعة المسوح والتعدادات الوطنية وأسئلة الإعاقة الخاصة بها عبر مناطق العالم ومع مرور الزمن. ثانيًا، يستكشف إمكانية إنتاج مؤشرات مفصلة للإعاقة على المستويين الوطني ودون الوطني مع بيانات المسح والتعداد لـ 15 دولة. يتم تلخيص النتائج والتوصيات الرئيسية أدناه.

A. مراجعة مجموعة البيانات

يفحص هذا التقرير استبيانات 1،288 مجموعة بيانات من 188 دولة لتحديد أولئك الذين يعانون من صعوبات وظيفية (مثل صعوبة الرؤية والسمع). تتضمن أسئلة الصعوبة الوظيفية تلك الأسئلة التي تتبع على الأقل إرشادات الأمم المتحدة لقياس الإعاقة في التعدادات وتلك التي تستخدم مجموعة الأسئلة المختصرة المقارنة والمختبرة دوليًا لمجموعة واشنطن (.WG-SS)

النتائج الرئيسية

1. يحتوي حوالي واحد من كل خمسة مجموعات البيانات التي تمت مراجعتها للفترة 2009-2022 أسئلة تتعلق بالصعوبة الوظيفية.
2. تم تحديد 125 دولة لديها مجموعة بيانات واحدة على الأقل تحتوي أسئلة الصعوبة الوظيفية ، بما في ذلك 70 دولة لديها مجموعة بيانات واحدة WG-SS على الأقل .
3. تشير الاتجاهات العالمية إلى زيادة في حصة مجموعات البيانات المتضمنة WG-SS في التعدادات والمسوحات الوطنية خلال 2010. ومع ذلك ، في أوائل عام 2020 ، لم تشمل استطلاعات الرأي عبر الهاتف عالية التردد التي نشرتها الدول والمنظمات الدولية خلال جائحة COVID-19 مجموعة WG-SS.
4. تظهر النتائج عدم تجانس كبير في مجموعة أسئلة الصعوبة الوظيفية عبر مناطق العالم. على سبيل المثال، في أوروبا وآسيا الوسطى، لا تزال أسئلة الصعوبة الوظيفية نادرة في المسوحات والتعدادات، بينما في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت نسبتها بشكل ملحوظ.

توصيات لجمع البيانات

أ- تضمين الأسئلة المتعلقة بالصعوبات الوظيفية مثل WG-SSيجب أن تصبح ممارسة معيارية في المسوح الوطنية والتعدادات السكانية ، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ مثل وباء COVID-19 ، لرصد حالات عدم المساواة التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة وإبلاغ السياسات ومراقبتها .
ب- في بعض البلدان، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتعزيز القدرة الوطنية على جمع بيانات الإعاقة الوظيفية من خلال المسوحات والتعدادات.

B. مؤشرات مفصلة

النتائج الرئيسية

1. باستخدام بيانات المسح الديموغرافي والصحي (DHS) لـ12 دولة وبيانات التعداد السكاني لثلاثة بلدان، يوضح هذا التقرير أنه من الممكن إنتاج مؤشرات مفصلة عن الإعاقة على المستوى الإقليمي لتوثيق عدم المساواة داخل البلد بناءً على حالة الصعوبة الوظيفية والمجموعات الفرعية من الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الجنس والإقامة في المناطق الريفية / الحضرية والعمر.
2. مع بيانات التعداد في ثلاثة بلدان ، يمكن تصنيف المؤشرات على أساس الإعاقة وللمجموعات المتقاطعة (مثل النساء ذوات الإعاقة) على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات.

توصيات لتحليل البيانات

أ. يجب استخدام التعدادات السكانية والديمغرافية والصحية بانتظام لتوثيق وفهم التفاوتات التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة وكذلك المجموعات الفرعية حسب الجنس والإقامة الريفية / الحضرية والعمر على المستويين الوطني ودون الوطني.

ب. يجب استكشاف مجموعات البيانات التي لم يتم تحليلها في هذا التقرير وذلك لقدرتها على إنتاج مؤشرات مفصلة عن الإعاقة على المستويات دون الوطنية. تم تصميم العديد من مجموعات البيانات في 125 دولة والتي لديها مجموعة بيانات واحدة على الأقل مع أسئلة الصعوبة الوظيفية لتكون ممثلة لشعوبها على المستويين الوطني والإقليمي.

ج. يجب على الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية تخصيص الموارد الجارية وبناء القدرات لتحليل بيانات الإعاقة لمكاتب الإحصاء الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لتحليل مجموعة متزايدة من البيانات التي يمكن أن تنتج إحصاءات مفصلة عن الإعاقة على المستويين الوطني ودون الوطني.

C. نسبة البالغين الذين يعانون من صعوبات وظيفية

النتائج الرئيسية

1. تختلف نسبة البالغين الذين يعانون من صعوبات وظيفية داخل البلدان من منطقة إلى أخرى ، ولكنها كبيرة (أكثر من 5٪) في مناطق البلدان الخمسة عشر قيد الدراسة. الأشخاص ذوو الإعاقة منتشرون جغرافيا داخل البلدان. هذا يعني أنهم ليسوا غائبين في بعض المناطق دون الوطنية ومُركزين بشكل كبير في مناطق أخرى.

توصيات للسياسة والبحوث

أ. يجب دعم حقوق الإعاقة وفقًا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة داخل البلدان في جميع المناطق والمقاطعات والقرى.

ب. يجب أن تكون عملية صنع السياسات المحلية بشكل عام ، وفي مختلف القطاعات من التعليم إلى الحد من الفقر، شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن تأخذ في الاعتبار عدم المساواة في الإعاقة عبر المناطق الجغرافية وداخلها.

ج. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول تباين نسبة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات وظيفية داخل البلدان لمعرفة مدى مساهمة العوامل الديموغرافية (مثل العمر وأنماط الهجرة والخصوبة) والموارد والعوامل البيئية في هذا التباين.

D. فجوات الإعاقة

النتائج الرئيسية

1. في البلدان الخمسة عشر قيد الدراسة، كان عدد الفقراء متعدد الأبعاد بين الأشخاص الذين يعانون من صعوبات وظيفية مرتفعًا باستمرار (أكثر من 50٪) على المستويين الوطني والإقليمي.

2. لقد وجدنا تدرجًا في الارتباط بين الفقر متعدد الأبعاد والصعوبات الوظيفية على المستويين الوطني والإقليمي في جميع البلدان. وبعبارة أخرى، فإن الأشخاص الذين يعانون من بعض الصعوبات يعانون من معدلات فقر أعلى من الأشخاص الذين ليس لديهم صعوبة، ولكن أقل من الأشخاص الذين يعانون من صعوبة كبيرة على الأقل.

3. ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة، تعاني النساء وكبار السن والأشخاص في المناطق الريفية في المتوسط من معدلات فقر متعدد الأبعاد أعلى من الرجال والشباب والأشخاص في المناطق الحضرية على التوالي.

4. بالنسبة لبعض المؤشرات، تشير النتائج إلى أن فجوات الإعاقة يتم اختبارها باستمرار عبر البلدان وداخلها. هذا هو الحال بالنسبة للتحصيل التعليمي والفقر متعدد الأبعاد.

5. بالنسبة للمؤشرات الأخرى (مثل المياه والصرف الصحي) فإن النتائج المتعلقة بفجوات الإعاقة تختلف عبر البلدان وداخلها. داخل البلدان، يمكن أن تخفي التقديرات الوطنية عدم التجانس على المستوى الإقليمي.

توصيات للسياسة والبحوث

أ. يجب أن تكون السياسات والبرامج والممارسات، بغض النظر عن مكان حدوثها داخل البلد، شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. على المستويين الوطني ودون الوطني، ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في صنع السياسات.

ج. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول دوافع عدم تجانس التقديرات داخل البلدان لبعض المؤشرات. تختلف الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والموارد التي يمتلكونها (مثل الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات المساعدة) باختلاف المناطق الجغرافية وقد تسهم في تنوع نتائج عدم المساواة وحقوق الإنسان داخل البلدان. يعد فهم هذه الدوافع وعوامل تمكين الإدماج أمرًا مهمًا لإبلاغ السياسات لتقليل الفجوات في مجال الإعاقة.